الاقتصاد الليبي وتجنيب إيرادات النفط

أ. د. محمد لطفي فرحات
كلية الاقتصاد – جامعة الفاتح

جرت العادة في إعداد ميزانياتنا (الإدارية والتحول) أن تخصم النسبة المخصصة للاحتياطي (15%) من إجمالي دخل النفط، ثم يوزع الباقي على كل من الميزانية الإدارية بنسبة (30%)، وبنسبة (70%) على ميزانية التحول ثم خصصت نسبة (5%) من إجمالي دخل النفط لسداد ما تفاقم من الدين العام، قبل توزيع دخل النفط على الميزانيتين (الإدارية والتحول) بنفس النسب المذكورة أعلاه، فأصبح توزيع دخل النفط بالشكل التالي:

1. ما يخصص لميزانية التحول (56%) من إجمالي دخل النفط
2. ما يخصص للميزانية الإدارية (24%) من إجمالي دخل النفط
3. ما يخصص للاحتياطي (15%) من إجمالي دخل النفط
4. ما يخصص للدين العام (05%) من إجمالي دخل النفط

وقد أعدت مجموعة من خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي، منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم، بالإضافة إلى مجموعة من الميزانيات، التي روعي في تمويلها ما يخصص لها من دخل النفط، إلى جانب الإيرادات الأخرى، كالضرائب، والرسوم الجمركية وغيرها من الإيرادات. ولقد كانت مساهمة الإيرادات النفطية المستخدمة في تمويل تلك الميزانية لا يستهان بها، وبخاصة ما يتعلق منها بميزانية التحول، التي كانت تعتمد كليا على الإيرادات النفطية.

وكان الإنفاق الاستثماري يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كتحقيق العدالة الاجتماعية، وإشباع الحاجات المادية والمعنوية، وتحقيق التنمية والتطور، والاستقرار الاقتصادي، وتنويع الاقتصاد، والتخلص من هيمنة قطاع النفط.

وقد بلغ الإنفاق الفعلي، في ميزانية التحول، ما مقداره (146) مليون دينار عام (1970)، وما مقداره (2551.6) مليون دينار عام (1980)، وما مقداره (702) مليون دينار عام (1990)، وما مقدار (1541) مليون دينار عام (2000)، كما يتضح من الجدول رقم (1).

وقد حظيت الزراعة بأقصى نسبة لها من الإنفاق الفعلي عام (1990) حيث بلغت هذه النسبة (31%) وحظيت الصناعة بأقصى نسبة لها عام (1980) حيث بلغت هده النسبة (22.9) كما حظيت القطاعات الأخرى بنسب متفاوتة من الإنفاق الاستثماري.

وقد كانت الدولة الليبية تراهن على كل من قطاع الزراعة والصناعة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى بعض القطاعات الخدمية الأخرى كالتعليم والصحة لتحقيق التنمية الاجتماعية.

وقد حققت الدولة قفزات لا يستهان بها من الناحية الاجتماعية، انعكست آثارها في زيادة عدد المعلمين، وتحسين المستوى الصحي، وانخفاض معدل الوفيات، وفي بناء المدارس، والجامعات، وغيرها من المرافق الصحية والتعليمية، كما انعكست آثارها في شبكة الطرق والمواصلات والاتصالات، والموانى والمطارات، والمساكن، وغيرها من الوسائل التي تخدم التنمية في بعديها الاقتصادي والاجتماعي.

ولكن نظرة فاحصة في مساهمة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، تؤكد انخفاض مساهمة هذين القطاعين، كما أن نسب مساهمتهما في الناتج الإجمالي لا يتناسب مع ما خصص لهما، ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة ما خصص لقطاع الزراعة (31%) كانت مساهمة هدا القطاع في الناتج الإجمالي (5.9%) وفي الوقت الذي بلغت فيه نسبة ما خصص لقطاع الصناعة (22.9%)، كانت مساهمة

هذا القطاع في الناتج الإجمالي (2%) فقط، كما يتضح من الجدول رقم (2).

ويمكن استنتاج نفس النتائج فيما يتعلق بهيكل الاستخدام، وأيضاً فيما يتعلق بالتكوين الرأسمالي، كما يتضح من الجدول رقم (3)، والجدول رقم (4).

وبناء على ذلك يمكن القول عموماً بأن الإنفاق الاستثماري، وان حقق بعض النتائج الإيجابية من الناحية الاجتماعية، فإنه لم يؤد إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى، التي يمكن أن تجعل من عملية التنمية عملية مستمرة دائمة في غياب النفط، فقد استمرت هيمنة النفط على الاقتصاد الليبي، إنتاجاً وتصديراً وتمويلاً، ولم يتحقق هدف التنمية في تنويع الاقتصاد، ولم تتمكن الصناعة والزراعة من تحقيق هدف إحلال الواردات، وما زال الاقتصاد الليبي يعتمد على استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج، ولم يتحقق التوظيف الكامل، وأصبحت ظاهرة تزايد الدين العام، وعجز الميزانية ظاهرة ملحوظة، مما اقتضى تخصيص نسبة من دخل النفط لسداد ما تراكم من الدين العام.

ولا يبدو أن هناك إمكانية للاعتماد على الذات في غياب الإيرادات النفطية، وبخاصة فيما يتعلق بالنقد الأجنبي.

ونرى، بعد مرور مرحلة تتجاوز الثلاثين عاماً من عمر الثورة، أننا في بداية الطريق فيما يتعلق بالتخلص من هيمنة قطاع النفط.

ونجد الآن أنفسنا نطرح قضية تجنيب إيرادات النفط، بالنسبة للميزانيتين (الإدارية والتحول) كعملية جراحية، تهدف إلى دفع المجتمع الليبي، بكل أفراده ومؤسساته للتفكير في بديل للنفط، بطريقة أشبه بالصدمة الكهربائية.

وتطرح بالإضافة إلى ذلك مجموعة من الخيارات الأخرى، بعد أن حكمنا على قطاع الزراعة والصناعة بالفشل في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، كالتركيز على السياحة، والخدمات والاتصالات، وتجارة العبور، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وتفعيل دور القطاع الأهلي.

ويمكن القول، بعبارة أخرى، أن الدولة الليبية تريد أن تجرب استراتيجية أخرى أو طريقاً جديدة، غير الطريق الذي كانت تسير فيه، لأنها اكتشفت خطأ الاستراتيجية السابقة، وأن تحدد أولويات أخرى، غير الأولويات السابقة، التي لم تكن محددة بدقة، وأن تغير من طريقة الأداء الاقتصادي الذي كان قاصراً لأسباب يمكن أن ترجع إلى:

سوء الإدارة، وانخفاض إنتاجية العمل، وعدم القدرة على توفير وسائل الإنتاج وتطويرها، وإخضاع الأداء الاقتصادي للروتين الإداري، والموازنات الصارمة، والرقابة غير الفعالة.

ويمكن أن تضعنا البدائل التي ذكرناها أمام سؤال في غاية الأهمية.....

ما الذي يضمن لنا نجاح تلك البدائل؟ ألا يمكن أن تفشل الاستراتيجية الجديدة في تحقيق أهداف التنمية، كما فشلت سابقتها؟

فالبدائل المطروحة تتجاوز مسار التطور الطبيعي، لتقفز مباشرة إلى الخدمات، بل إلى نوع من الخدمات المتطورة، التي يمكن أن تواجه منافسة حادة، بالإضافة إلى ما تتطلبه من عناية بإعداد البنية الأساسية اللازمة لها وتهيئتها، وملاحقة التطور العلمي والتقنية، واعادة النظر في البنية التعليمية، وتطوير الإدارة، والتجاوب مع المنظومة العالمية للاقتصاد والتجارة، وتهيئة الجو الاجتماعي المناسب، الذي يتقبل التغيير، وإعادة النظر في كثير من القوانين التي تعرقل هذا النوع من النشاط الاقتصادي.

وإذا كان ذلك كذلك، فكيف يمكن أن نوفق بين الصدمة التي نريد أن نحدثها بتجنيب إيرادات النفط، وعدم تخصيصها لتمويل كثير من الميزانية الإدارية والتحول؟

وإذا سلمنا بأن الميزانية الإدارية يمكن أن تستغني عن النصيب المخصص لها من الإيرادات النفطية، فهل يمكن التسليم بإمكانية استغناء ميزانية التحول عن تلك الإيرادات؟

لقد فشلنا سابقاً، في إيجاد بديل للنفط، وفي تحقيق هدف التنمية الاقتصادية، وفي تنويع الاقتصاد، وزيادة فعاليته وقدرته على أداء

دوره، بطريقة ذاتية، تستغني عن النفط. فكيف يمكن لنا أن نحقق هذه النتيجة في غياب استخدام الإيرادات النفطية؟

تتطلب الاستراتيجية الجديدة، كما أشرت سابقاً، تهيئة البنية الأساسية، والبنية الأساسية لا تنتج ثمارها مباشرة، وهي تتطلب وقتاً كافياً لرؤية آثارها الإيجابية.

نعم .... يمكن القول بإمكانية استمالة الاستثمارات الأجنبية لتأسيس مشروعات منتجة في الاقتصاد الليبي، بالاستفادة من بعض المزايا التي يتمتع بها هذا الاقتصاد، كالموقع، وبعض الموارد الطبيعية، والتاريخية وغيرها من المزايا، ولكن الاستثمار الأجنبي لا يخاطر بتوظيف الأموال في البنية الأساسية، بل يطلب دائماً تهيئة هده البنية الأساسية، بالإضافة الى مطالبته ببعض المزايا الأخرى، كالإعفاءات الضريبية، والجمركية، وحرية انتقال رؤوس الأموال والأرباح بالنقد الأجنبي.

إن محاولة جذب الاستثمارات الأجنبية لا يمكن أن تتحقق في غياب بعض التنازلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالاستثمار الأجنبي يسعى إلى تقليل المخاطر، ويطلب تقديم الضمانات الكافية، ولا يجازف بالدخول إلا بعد التأكيد من وجود إمكانية تحقيق الأرباح.

وبما أن طبيعة الاستثمار الأجنبي هكذا، فلابد من الموازنة بين الضمانات التي تقدم للاستثمار الأجنبي والمنافع التي يمكن أن تتحقق من ورائه، وهي موازنة تقتضي تنازلات معينة، قد نكون مضطرين

إليها في غياب البديل المناسب، كما هو الحال بالنسبة للدول التي لا تملك ثروة نفطية، ولكن الدول التي تملك هده الثروة لابد لها من أن تأخذ هذه الثروة في الحسبان، لأننا نستطيع دائماً أن نجنب ثروتنا النفطية..... ولكن لماذا؟ إذا كان بإمكاننا أن نستخدم هده الثروة بطريقة أفضل، بحيث تكون منافعها أكيدة ..... بالإضافة إلى تجنب ما يمكن أن تحدثه تنازلاتنا للاستثمار الأجنبي من أضرار اقتصادية واجتماعية لا تحمد عقباها؟

إن سياسة الاعتماد على الذات هي الأفضل دائما، ولقد أثبتت التجربة الاقتصادية في الماضي، أن الدول التي كشفت اقتصادها، بالاعتماد على ما يأتيها من الخارج لتمويل التنمية الاقتصادية، كجزء من سياستها الاقتصادية، ورطت نفسها في دوامة أصبح من الصعب الخروج منها، ولقد أدت هذه السياسات إلى نتائج أقل ما يمكن أن يقال عنها بأنها غير إيجابية.

إن الثروة النفطية نعمة، ينبغي ألا تبذر أو تهدر، ولكن تعطيلها وعدم استخدامها يمكن أن يكون نقمة، كما يمكن أن يؤدي تبذيرها وإهدارها إلى نفس النتيجة.

إن الحكمة تقتضي استخدام الثروة النفطية بطريقة اقتصادية مجدية .... ويعني ذلك توظيف هذه الثورة في أفضل مجالات استخدامها، بطريقة محسوبة ومدروسة في الاقتصاد الداخلي أولاً ....

اما اذا تجاوزت هذه الايرادات القدرة الاستيعابية للاقتصاد فيمكن استخدامها وتوظيفها خارج الاقتصاد الداخلي، باختيار المجالات المنتجة والمضمونة العائد في الداخل والخارج.

جدول رقم (1)
مخصصات ميزانية التحول (نسبة مئوية)

	1970	1980	1990	2000
الزراعة	%16	%19	%31	%9.2
الصناعة	%10.3	%22.9	%5.1	%0.5
مجموع الإنفاق (مليون دينار)	146.0	2551.6	702.0	1541.0

- مصدر المعلومات الأولوية: المجلس العام للتخطيط

جدول رقم (2)
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)

	1970	1980	1990	2000
الزراعة	%2.6	%2.2	%5.9	%8.2
الصناعة	%1.7	%2.0	%5.6	%5.5
مجموع الإنفاق (مليون دينار)	1288.3	10553.8	8246.9	17620.0

- مصدر المعلومات الأولوية: المجلس العام للتخطيط

جدول رقم (3)
هيكل الاستخدام (نسبة مئوية)

2000	1990	1980	1970	
%16.5	%18.5	%18.9	%29.1	الزراعة
%11.7	%9.8	%7.1	%4.1	الصناعة
1445.0	1019.0	813.0	434.0	إجمالي الاستخدام (ألف مستخدم)

- مصدر المعلومات الأولوية: المجلس العام للتخطيط

جدول رقم (4)
التكوين الرأسمالي (نسبة مئوية)

2000	1990	1980	1970	
%22.3	%15.3	%13.5	%8.4	الزراعة
%1.8	%3.9	%15.6	%3.9	الصناعة
2281.2	1135.1	2756.8	242.7	إجمالي التكوين الرأسمالي (مليون دينار)

- مصدر المعلومات الأولوية: المجلس العام للتخطيط

إن سياسة الصدمة قد تكون بمثابة جرس الإنذار، ولكن جرس الإندار وحده، لا يؤدي الى تجنب الكارثة لأن ذلك يتطلب الاستعداد والحيطة، واتخاد التدابير المناسبة، التي تسبق جرس الإندار، حتى يكون للإندار معنى وفعالية.

نحن نحتاج إلى جرس الإنذر، ولكننا نحتاج قبله إلى تدبير من شأنه أن يتدرج بنا، ويأخذ بيدنا في طريق يؤدي إلى تجاوز الوضع الحالي غير المرغوب، حتى نأخذ الحيطة والحذر قبل مواجهة ما نتوقعه من أزمات أو كوارث.